تقييم اثر الاستيرادات على ميزان المدفوعات في العراق للمدة (1991-2013) دراسة قياسية باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews

Assess The Impact Of Imports On The Balance Of Payments In Iraq For A Period Of (1991-2013) Econometric Study Using Statistical Software Eviews

أ. م. د. عبد العظيم عبد الواحد الشكري
جامعة القادسية / كلية الادارة واقتصاد / قسم الاقتصاد

تاريخ استلام البحث: 2015/2/3 تاريخ قبول النشر: 2015/3/16

Abstract

This paper Studies the relationship between imports and the balance of payments in Iraq analysis for the period from 1991 to 2013 through the style of regression analysis to identify and quantify the impact of imports on the balance of payments in Iraq, and a statement as to whether the chains stable or not requires the use of unit root tests to examine the properties of time series variables model and makes sure of the extent of stability and determine the rank of the integration of each variable separately and found to be integrated variables of first class and it turned out through the analysis, said a Alslasal time for imports and the balance of payments has been stable at the level and integrated class zero, was to reach a set of conclusions on the subject of research that the most important research Hypothesis did not check but this was rejected alternative hypothesis and accept the hypothesis of nothingness, which says that there is no strong relationship between Alastairdat and the balance of payments in Iraq.

المقدمة *introduction*

يعد الجدل الاقتصادي حول دور قطاع الاستيرادات في النشاط الاقتصادي ولاسيما دوره في التأثير على ميزان المدفوعات من اهم الموضوعات الاقتصادية التي تستحق البحث والدراسة، ويتركز الجدل حول مدى التأثير الذي تحدثه الاستيرادات في ميزان المدفوعات للبلد باعتبارها تشكل الجانب الاول الذي يتكون منه هذا الميزان ،اذ ان ميزان المدفوعات هو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي نتيجة المعاملات والمبادلات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، ولهذا جاء هذا البحث ليدرس الاثر الذي تحدثه الاستيرادات على ميزان المدفوعات في العراق، اذ يعد هذا الاثر من اهم المشكلات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد العراقي والتي تتسبب في تدهور قطاعاته الانتاجية ولاسيما الصناعية والزراعية .

مشكلة البحث *study problem*

تتلخص مشكلة البحث في (ان هنالك اثارا كبيرة تنطلق من التغيرات في قيمة الاستيرادات باتجاه ميزان المدفوعات في العراق هي عادة ما تكون سلبية)

هدف البحث *study objective*

يهدف البحث الى جملة من الاهداف.

1. اعطاء نبذة مختصرة عن الاقتصاد العراقي.
2. اجراء تحليل وصفي للاستيرادات وميزان المدفوعات في العراق.
3. قياس استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع البحث.
4. بيان الاثر الذي تحدثه الاستيرادات على ميزان المدفوعات في العراق باستخدام البرنامج الاحصائي **Eviews** .

فرضية البحث *study hypothes*

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان (هنالك علاقة سلبية قوية تتجه من الاستيرادات الى ميزان المدفوعات في العراق للمدة من (1991- 2013)

هيكلية البحث *study structure*

من اجل تغطية موضوع البحث فقد تم تضمينه مقدمة وثلاثة مباحث خصص المبحث الأول منها ليتناول تحليلا وصفيا للعلاقة بين الاستيرادات وميزان المدفوعات في العراق، اما المبحث الثاني فقد تناول تحليل استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع البحث، وجاء المبحث الثالث ليتخصص بتحليل قياسي لأثر الاستيرادات على ميزان المدفوعات في العراق، كما تضمن البحث مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بموضوع البحث.

المبحث الاول

تحليل وصفي للعلاقة بين ميزان المدفوعات والاستيرادات

A descriptive analysis of the relationship between the balance of payments and imports

المطلب الاول: نبذة مختصرة عن الاقتصاد العراقي

يعد الاقتصاد العراقي احد الاقتصادات النامية التي تتصف بصفة الجانب الاحادي و ريعية الاقتصاد اذ يعتمد على مساهمة القطاع النفطي بشكل واضح في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

ان انخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات وما تمثله نسبتها المرتفعة الى الناتج المحلي الاجمالي تنسجم مع طبيعته لاسيما ما تمثله صادرات العراق من النفط الخام الى اجمالي صادراته والتي تجاوزت نسبة 96% لتؤكد انه اقتصاد وحيد الجانب يعتمد على القطاع النفطي بامتياز وذلك يعود الى انخفاض الميل الحدي للتصدير الذي يقابله ارتفاع الميل الحدي للاستيراد نتيجة عوامل عديدة تتعلق بالوضع السياسي والاقتصادي وظروف الانتاج الصناعي والزراعي ومعوقاته ونمو السكان والدخل وتراجع دور الدولة اذ ارتفعت نسبة الاستيرادات على حساب الصادرات. وان وجود اقتصاد ريعي يعتمد على الاستيرادات لسد حاجة المجتمع من السلع والخدمات مع ميزانية ضخمة ومدفوعات باهضة لمتطلبات الحماية الامنية وبناء القوى الامنية والجيش العراقي اصبح العجز ملازماً لميزانية الدولة.

فضلا عما تقدم فان هناك بعض المشاكل والصعوبات والعقبات التي تقف امام تقدم الاقتصاد العراقي، من ابرزها تخلف هيكل الانتاج والتشغيل وانحسار مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الاجمالي، فضلا عن تملك الدولة عددا كبيرا من المشروعات التي تعاني من تدني الانتاج والانتاجية، علاوة على التخلف التكنولوجي الذي تعانيه هذه المشاريع بيد ان هذه المشاريع وعلى الرغم من عدم كفاءتها وقلة انتاجيتها وانخفاض ايراداتها الكلية اللازمة لتغطية تكاليف الانتاج فأن الحكومة مضطرة الى تقديم الدعم الى هذه المشاريع على الرغم من وجود حالة البطالة المقنعة في الكثير منها، فضلا عن ذلك فأن الوضع الامني الذي يمر به البلد جعل البيئة الاستثمارية غير ملائمة لاستقطاب رأس المال الاجنبي والاستثمارات الخاصة والخارجية .

وعموما يمكن ان نلخص جملة من السمات التي توضح هيكلية الاقتصاد العراقي والمظاهر الاساسية له وكما يلي[1]:

1. اقتصاد احادي الجانب يعتمد على مصدر اساسي للناتج القومي هو النفط الخام

[1] يحيى حمود حسن،" **دراسات في الاقتصاد العراقي**"، ط1، البصرة ، مطبعة الساقي، مركز العراق للدراسات ، 2012، ص113- 114.
- مظهر محمد صالح ، "**مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق**"، ط1، بغداد، بيت الحكمة للنشر، 2010، ص47.
- عباس النصراوي ، " **الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل (1950-2010)**" ، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، ط1، بيروت ، دار الكنوز الأدبية للنشر ، 1995 ، ص145.
-عبد الجبار عبود الحلفي، "**الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي**"، بغداد، بيت الحكمة، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 19، 2007، ص93
- عبد الحسين محمد العنبكي، "**الإصلاح الاقتصادي في العراق -تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق**"، ، بغداد ، دار الصنوبر للطباعة، 2008، ص79-80.
- كمال البصري، باسم عبد الهادي حسن، "**سياسة الاصلاح في العراق (2003-2008)**"، بغداد ، سلسلة كتب يصدرها المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، 2009، ص13-14

2. غياب التخطيط الستراتيجي اذ إن الاقتصاد الذي لا يمتلك خطط ستراتيجية مستقبلية يكون اسير التغيرات الظرفية التي يمكن ان تتقاطع في ما بينها وتؤدي الى القضاء على ايجابيات المراحل السابقة .
3. اختلال هيكل الموارد المالية وقلة التخصيصات الاستثمارية المقدمة منها.
4. هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي .
5. ضعف القطاع الخاص.
6. ارتفاع معدلات التضخم
7. شيوع ظاهرة البطالة
8. اختلال في أوجه الإنفاق الحكومي .
9. زيادة حجم الاستيرادات لتلبية متطلبات الامن الغذائي.
10. مشكلة المديونية الخارجية .
11. قصور الانتاج المحلي عن تلبية حاجة الطلب.
12. غياب الاتساق والتكامل بين المؤسسة السياسية والاقتصادية.
13. انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري.
14. اعتماد نموذج الاقتصاد الشمولي.
15. الاختلالات المؤسسية في إدارة الاقتصاد الوطني.
16. عجز الموازنة العامة.

المطلب الثاني: تأصيل نظري للعلاقة بين ميزان المدفوعات والاستيرادات

يشير مفهوم ميزان المدفوعات إلى انه "السجل الاساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد اجنبي خلال فترة معينة في العادة تكون سنة واحدة [1]. أو هو السجل الذي يسجل القيمة النقدية The Monetary Value للسلع المتبادلة بين الدول ومشترياتها ومبيعاتها من الاصول والخدمات بمختلف اشكالها وكذلك الهبات الممنوحة إلى أو المتلقاة من بقية العالم [2]،

وتشمل هذه المعاملات الصادراتExports والاستيراداتImports من السلع والخدمات وجميع حركات رؤوس الاموال المختلفة، وعادةً ما يتم تقسيم ميزان المدفوعات لدى اغلب الكتاب الاقتصاديين على مجموعتين رئيستين هما[3]:

1) الحساب الجاريCurrent Account ويشتمل على جميع الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات وإرباح الاستثمارات المباشرة (الفوائد، ارباح الاسهم...الخ) والتحويلات من طرف واحد (الهبات والهدايا) وبعض الرسوم والضرائب الاخرى.
2) حساب رأس المالCapital Account: ويشمل جميع حركات رؤوس الاموال سواءً من الاستثمارات المالية والسندات والنقود وغيرها، وقد يضيف بعض الكتاب ميزاناً ثالثاً هو فقرة السهو والخطأErrors and Omissions [4].

يعد ميزان المدفوعات مؤشراً اقتصاديا يمكن الاسترشاد به لمعرفة مركز البلد في العلاقات الاقتصادية الخارجية، فهو مؤشر لتغير المركز الاقتصادي للبلد في الاقتصاد العالمي[5]، وعلى الحكومات أن تتابع بصورة مستمرة حالة واتجاه ميزان مدفوعات البلد والاحتياطيات النقدية وذلك لانعكاساتها الداخلية

---

[1] انظر:
-علي حاتم القريشي **" العلاقات الاقتصادية الدولية "**،الطبعة الاولى ، دار الضياء للطباعة ،النجف الاشرف ، 2014 ، ص157.
- طالب محمد عوض ، **" مدخل الى الاقتصاد الكلي "** ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، 2004 ، ص 21.
-عرفات تقي الحسني ،**"التمويل الدولي"** ،الطبعة الثانية ،دار مجدلاوي للنشر ،عمان ،2002،ص115 .
*- Fridrich ," **International Economics Concepts And Lssues**" P. P (149-160) .*

[2] *Ingram,C.James,"**International Economics Problems**",John Wiley And Sons.Inc,N.Y,1978,P78 ..*

[3] انظر:
- محمود يونس، **"اقتصاديات دولية"**، الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية، 2000, ص168 .
- كامل بكري، **"الاقتصاد الدولي"**، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1988، ص55-71

[4] زينب حسين عوض **"العلاقات الاقتصادية الدولية "**،دار القدح للطباعة و والنشر ،الاسكندرية ،2003،ص104

[5] -هجير عدنان زكي ، **" الاقتصاد الدولي "** ، دار الفكر ، دمشق ، 2008 ، ص225.

والخارجية على الاقتصاد، فإذا تجاوز مقدار المدفوعات مقدار المتحصلات فان البلد يواجه عجزا في الميزان وإذا حدث العجز في الميزان مع عدم كفاية الاحتياطيات النقديةMonetry Reserves المتاحة فان الدولة تتخذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح هذا الخلل في التوازن الخارجي[1].

إن المعيار العام للتوازن الاقتصادي الخارجي لبلد ما يتمثل في وجود أو انعدام التمويل التعويضي أو التكيفي "Accommodating Finance" في ميزان المدفوعات. فإذا كانت جميع فقرات ميزان المدفوعات تمول تلقائيا فأن البلد يكون في حالة توازن اقتصادي أما إذا كان بعض فقرات ميزان المدفوعات ذات طبيعية تعويضية أو تكيفية فعندها يمكن القول إن البلد يعاني اختلالاً في توازنه الاقتصادي(عدم استقرار اقتصادي)[2].

تؤكد كثيراً من الدراسات الاقتصادية على الاثار العامة التي تولدها التغيرات في قيمة الاستيرادات على ميزان المدفوعات ، فكلما ازدادت قيمة الاستيرادات وتجاوزت قيمة الصادرات حدث خللا في ميزان المدفوعات متمثلا بمشكلة العجز. ولهذا سوف ندرس هذه العلاقة بين ميزان المدفوعات والاستيرادات ونختبر وجود علاقة توازنية طويلة الامد بين هذين المتغيرين في العراق وللمدة من (1991- 2013).

المطلب الثالث: تحليل وصفي لمتغيرات البحث

Descriptive analysis of the research variables

اولا: تحليل وصفي لميزان المدفوعات في العراق للمدة من (1991- 2013)

يعد ميزان المدفوعات من بين اهم المؤشرات الاقتصادية التي تبين مركز البلد في العلاقات الاقتصادية الخارجية، بالنسبة للعراق يعتبر واحد من الدول النامية التي تعاني من الاختلال وعدم التوازن في ميزان مدفوعاتها والجدول (1) يوضح ميزان المدفوعات في العراق للمدة (1991-2013).

من ملاحظة الجدول المذكور يتبين لنا ان ميزان المدفوعات في العراق قد شهد حالة من الفائض شبه الدائمة على طول مدة الدراسة من عام 1991 الى عام 2013، ولكن هذا الفائض قد تناوب بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى وليس على وتيرة واحدة. بمعدلات نمو سنوية تراوحت بين (123.1- %) و(579.3%) ويمكن ان يعزى ذلك الى حالة الميزان التجاري في البلد الذي يعتمد بالدرجة الاساس على تصدير القطاع النفطي والتغيرات في اسعاره، فتحقيق فائض في الميزان التجاري ينعكس بتحقيق فائضا في ميزان المدفوعات الكلي، وبالعكس. اي إنّ هذه النتائج تحققت بفضل التحسن الجيّد لأسعار النفط وبالتالي تحسين وضع الصادرات النفطية مما انعكس ايجابا على ميزان المدفوعات في العراق.

جدول (1) ميزان المدفوعات في العراق للمدة(1991-2013) (مليون دولار أمريكي)

السنوات	ميزان المدفوعات (1)	معدل النمو السنوي % (2)	السنوات	ميزان المدفوعات (1)	معدل النمو السنوي % (2)
1991	1232.4	---	2003	972.1	169.8
1992	563.0	-54.3	2004	1777.6	82.8
1993	719.6	27.8	2005	12077.0	579.3
1994	804.2	11.7	2006	16748.0	38.6
1995	804.2	0	2007	5795.0	-65.3
1996	804.2	0	2008	18491.0	219
1997	804.2	0	2009	-5817.0	-86.5
1998	804.2	0	2010	6286.0	208
1999	804.2	0	2011	10393.0	65.3
2000	804.2	0	2012	7987.0	-123.1
2001	804.2	0	2013	8654.1	8.3
2002	360.3	-55.1			

المصدر:- العمود(1):

[1] كريم مهدي الحسناوي ،" **مبادى علم الاقتصاد** "، جامعة بغداد ، بغداد ، 1990 ، ص362

2 عبد المنعم السيد علي، "**اقتصاديات النقود والمصارف**"، الجزء الثاني، مطابع جامعة الموصل، 1984، ص70.

1. صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة
2. صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، (1990-2000)

العمود(2): تم احتسابه من قبل الباحث بالاعتماد على العمود (1)

ويمكن توضيح ميزان المدفوعات في العراق للمدة (1991-2013) بالشكل (1)

شكل (1) ميزان المدفوعات في العراق للمدة (1991-2013)

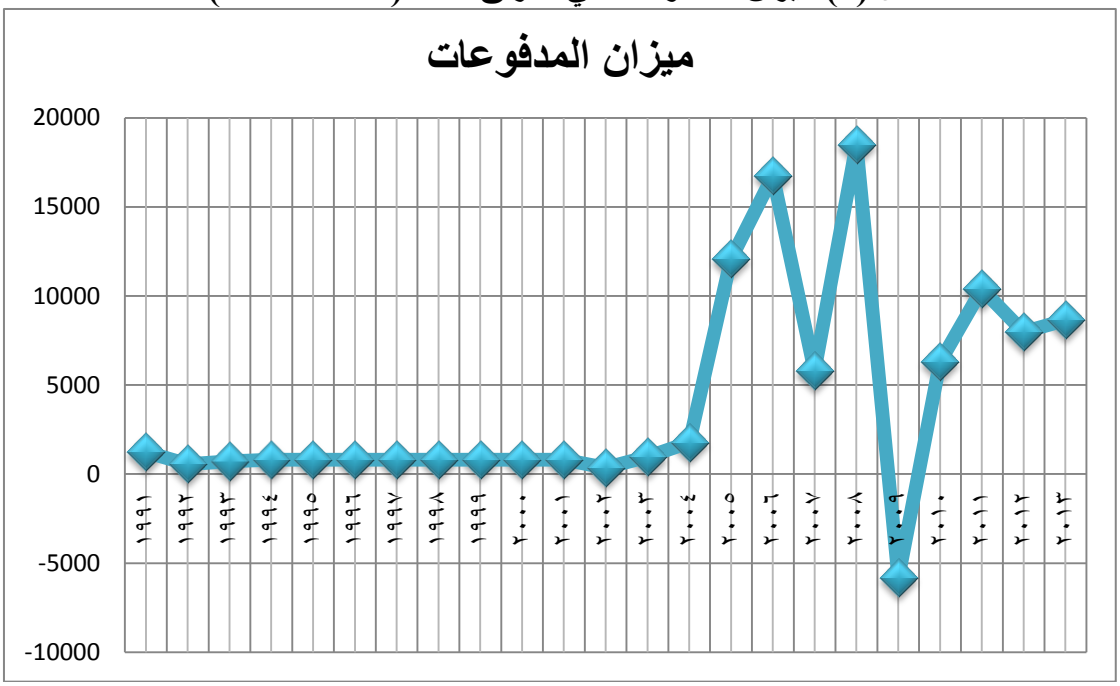

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (1)

ثانيا: تحليل وصفي للاستيرادات في العراق للمدة من (1991- 2013)

يمثل قطاع الاستيرادات جانب مهما في ميزان مدفوعات اي بلد ويؤثر تأثيرا مباشرا عليه اذ زيادة قيم هذا القطاع بنسبا اعلى من قطاع الصادرات سوف يود عجزا في هذا الميزان وبالتالي يكون ميزان المدفوعات مدينا، اما اذا كانت قيم الصادرات اعلى من الاستيرادات فأن ميزان المدفوعات سوف يولد فائضا ويكون ميزان المدفوعات في هذه الحالة دائنا.

وبالنسبة لقطاع الاستيرادات في العراق الموضحة بياناته في الجدول(2) نلاحظ ان معدلات نمو الاستيرادات تراوحت بين (114.49 %) في عام 2004 و(-25.17 %) عام 2002، وكانت قيم الاستيرادات منخفضة في بداية الفترة المدروسة اذ تراوحت معدلاتها بين(3.2) مليون دولار في عام 1991 و(5) مليون دولار في عام 1995، وذلك بسبب العقوبات الدولية التي فرضت على العراق في تلك الفترة، ولكن بعد ذلك شهد هذا القطاع ارتفاعا واضحا منذ عام 1996 اذ ارتفع من (26.7) مليون دولار في العام المذكور الى (100) مليون دولار في عام 2000، ويمكن ان يعزى هذا الارتفاع الى توقيع العراق على مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) التي ادت الى استيراد العراق الى كميات كبيرة من المواد الغذائية، بعد ذلك انخفضت قيمة هذه الاستيرادات خلال عامي2001 و2002 اذ بلغت (99.3 و 74.3) مليون دولار على التوالي وذلك بسبب السياسة التجارية الانكماشية التي اتبعت من قبل النظام السابق في تلك المرحلة، ولكن بعد ذلك شهد هذا القطاع ارتفاعا منذ عام 2003 الى نهاية الفترة المدروسة في عام 2013، اذ ارتفع من (75.2) مليون دولار الى (461.8) مليون دولار وذلك بسبب دخول العراق في مرحلة جديدة هي مرحلة التغير للنظام السياسي والتي نتج عنها رفع العقوبات الدولية عنه، ومن ثم انفتاح العراق على العالم الخارجي بنسبة كبيرة ادت الى زيادة العراق من قيمة استيراداته.

جدول (2) قيمة الاستيرادات في العراق للمدة(1991-2013) (مليون دولار أمريكي)

السنوات	الاستيرادات (1)	معدل النمو السنوي % (2)	السنوات	الاستيرادات (1)	معدل النمو السنوي % (2)
1991	3.2	------	2003	75.2	1.21

114.49	161.3	2004	40.62	4.5	1992
10.41	178.1	2005	-11.11	4.0	1993
15.72	158.2	2006	-7.5	3.7	1994
2.97	162.9	2007	35.13	5.0	1995
53.34	249.8	2008	434	26.7	1996
16.49	291.0	2009	25.46	33.5	1997
14.22	332.4	2010	35.22	45.3	1998
8.87	361.9	2011	82.34	82.6	1999
17.62	425.7	2012	21.06	100	2000
8.48	461.8	2013	-0.7	99.3	2001
			-25.17	74.3	2002

المصدر:- العمود(1):

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقرير البنك المركزي العراقي، سنوات مختلفة.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

العمود(2) : تم احتسابه من قبل الباحث بالاعتماد على العمود (1)

ويمكن توضيح اتجاه الاستيرادات في العراق للمدة (1991-2013) بالشكل (2)

شكل (2) قيمة الاستيرادات في العراق للمدة (1991-2013)

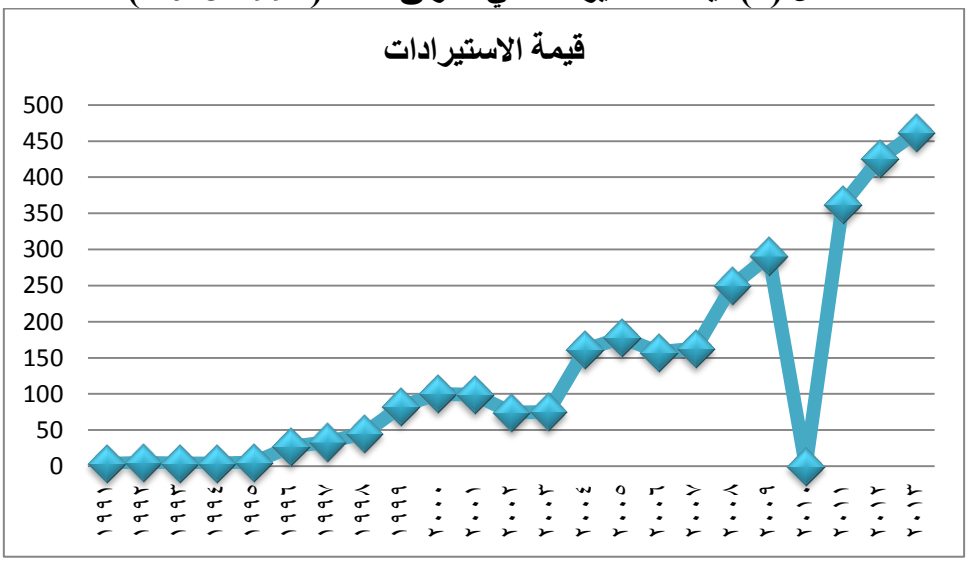

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2)

المبحث الثاني

قياس استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث باستخدام اختبار جذر الوحدة *Unit Root Test*

Measuring the stability of time series to research variables using unit root test Unit Root Test

قبل ان نجري التحليل الذي يبين الاثر الذي تتركه استيرادات العراق على ميزان المدفوعات فيه لابد في البدأ من اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Stability Testing Of Time Series) لتلك المتغيرات. وهنالك عدد من الاختبارات تستخدم لهذا الغرض من اهمها اختبار جذر الوحدة The Unit Root Test سنقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة من اجل تجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) والنتائج المظللة، ويوجد عدة اختبارات لجذر الوحدة (The Unit Root Test) والتي يمكن بواسطتها التعرف على استقرارية السلسلة الزمنية ودرجة تكاملها ومن هذه الاختبارات اختبار ديكي- فولر البسيط والموسع.

أ- اختبار ديكي – فولر

وهو اختبار يعود الى ديفيد ديكي ووليام فولر وهو أفضل الاختبارات لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية ، وهو على نوعين :-

1- اختبار ديكي – فولر(Dickey and Fuller) البسيط (D.F).

ويعتمد اختبار (D.F) البسيط على ثلاث معادلات بسيطة تفترض وجود سياق عشوائي من نمط انحدار ذاتي من المرتبة (1) حسب المعدلات الآتية [1]:-

$$\Delta X_t = \alpha_1 X_{t-1} + e_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + e_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + B_t + e_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث ان :-

Δ : معامل الفروق الأولى ، أي $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$

e_t : الخطأ العشوائي .

2- اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) وهو الاختبار الذي طور ليشمل الانحدار الذاتي اكبر من (1) وهو المعتمد في تحليلنا لكونه أفضل الاختبارات ويمكن إيجاده حسب الصيغة التالية [2]:-

بدون قاطع واتجاه عام .

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j-2}^{P} \phi j \, \Delta Y_{t-j+1} + U_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

بوجود قاطع فقط .

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j-2}^{P} \phi j \, \Delta Y_{t-j+1} + C + U_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

بوجود قاطع واتجاه عام .

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j-2}^{P} \phi j \, \Delta Y_{t-j+1} + C + bt + U_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

وبعد أجراء اختبار (ADF) سنختبر الفرضيتين:

فرضية العدم **Io: $\lambda = 0$**

الفرضية البديلة **I_1: $\lambda > 0$**

ونقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم عندما تكون السلسلة مستقرة وخالية من جذر الوحدة، اما اذا كانت السلسلة غير مستقرة اي تحتوي على جذر الوحدة فنقبل بفرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة. ، ونأخذ الفرق الاول للسلسلة ونعيد اختبار الفرضيتين فاذا استقرت السلسلة نعتمد النتائج واذا لم تستقر نأخذ الفرق الثاني وهكذا حتى تستقر السلسلة[3].

اولا: قياس استقرارية السلاسل الزمنية لميزان المدفوعات في العراق للمدة(1991-2013) باستخدام *Unit Root Test*

Measuring the stability of the time series of the balance of payments in Iraq for the period (1991-2013) using the Unit Root Test

يوضح الجدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات ميزان المدفوعات في العراق، اذ اظهر اختبار(ADF) لسلسلة ميزان المدفوعات ان قيمة (t) المحتسبة كانت اكبر من (t) الحرجة عند مستويات المعنوية (5% و10%) مع وجود حد ثابت فقط، وهذا يعني ان السلسلة الزمنية هنا ابتداءا هي مستقرة وعند اجراء التحليل بوجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة فقد اصبحت مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (1% و 5% و 10%)، وهذا يعني ان السلسلة مستقرة

---

[1] عثمان نقار و منذر العواد، **منهجية Box-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ دراسة تطبيقية على اعداد تلاميذ الصف الاول من التعليم الاساسي في سورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد3، 2011، ص129.

[2] انظر:

- سليم حمود ، **دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر** ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، العدد2 ديسمبر، 2012 ، ص46 .

- Saetlozar T. Rachev and Others, ***Financial Econometrics***, Second Edition, John Wiley& son, new jersey , 2007,p321

[3] انظر:-

-حميد عبيد عبد ، مأمون احمد جبر، **العلاقة السببية بين الأسعار والمساحات المزروعة وإنتاج الرز في العراق للفترة 1970-2008**، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل، العدد 1، 2012، ص17.

- شيخي محمد ،" **طرق الاقتصاد القياسي**" ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2012،ص209-211 .

ومتكاملة من الدرجة (0) ~ I وهذا يؤدي الى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة اي ان السلسلة مستقرة عند مستواها وخالية من جذر الوحدة.

جدول (3) اختبار ديكي- فولر الموسع(ADF) لسلسلة بيانات ميزان المدفوعات في العراق

المتغير		المستويات	
		حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام
ميزان المدفوعات		-3.018712	-4.380097
مستوى المعنوية	%1	-3.769597	-4.440739
	%5	-3.004861	-3.632896
	%10	-2.642242	-3.254671

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

ثانيا: قياس استقرارية السلاسل الزمنية للاستيرادات في العراق للمد ة(1991-2013) باستخدام *Unit Root Test*

Measuring the stability of the time series of imports in Iraq for the period (1991-2013) using the Unit Root Test

يوضح الجدول (4) نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات الاستيرادات في العراق، اذ اظهر اختبار(ADF) لسلسلة الاستيرادات ان قيمة (t) المحتسبة كانت اكبر من (t) الحرجة عند جميع مستويات المعنوية (1% و5% و10%) مع وجود حد ثابت فقط، وهذا يعني ان السلسلة الزمنية هنا ابتداءا هي مستقرة وكذلك الحال عند اجراء التحليل بوجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة، وهذا يعني ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (0) ~ I وهذا يؤدي الى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة اي ان السلسلة مستقرة عند مستواها وخالية من جذر الوحدة.

جدول (4)

اختبار ديكي- فولر الموسع(ADF) لسلسلة بيانات الاستيرادات في العراق

المتغير		المستويات	
		حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام
الاستيرادات		-4.025798	-4.820934
مستوى المعنوية	%1	-3.769597	-4.440739
	%5	-3.004861	-3.632896
	%10	-2.642242	3.254671

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

المبحث الثالث

التحليل القياسي لأثر الاستيرادات على ميزان المدفوعات في العراق للمدة من 1991- 2013

The Econometrics Analysis Of The Impact Imports On The Balance Of Payments In Iraq For The Period Of 1991- 2013

يهدف هذا المبحث إلى الوقوف على الأثر الذي تتركه الاستيرادات (**باعتبارها متغير مستقل**) على ميزان المدفوعات في العراق (**بوصفه متغير تابع) يتأثر بها.**

وقد تم استعمال أسلوب تحليل الانحدار(Simple Linear Regression Model) بشكل رئيسي في البحث وباستعمال البرنامج الاحصائي (Eviews) للوصول للنتائج المطلوبة.

-يتكون النموذج من المعادلة التالية **BOP =f(M)**

وبعد وضع المعادلة بالصيغة القياسية سوف تصبح **Bop = b0- b1m +ui**

إذ يمثل (Ui) المتغير العشوائي (Random Variable) والذي يتضمن المتغيرات الأخرى التي تؤثر في المتغير التابع والتي لا يوضحها النموذج [1].

---

*-N.R. Draper,& Smith "**Applicd Regression Analysis**", 2nd E.d., University of Wisconsin, New York,M0 hichester, Brisbane, Toronto, Singapore.P.307.*

*- Williamj. Baumol and Alan S. Blinder, "**Economics- principles and policy**" , 7th Edition, the dryden press, U.S.A 1998.*

- جعفر باقر علوش ، **"الاقتصاد القياسي التطبيقي"** – دراسة تطبيقية على اقتصاديات الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ،ط1 ، المكتبة الجامعية ، ليبيا ،2004

بعد ان اجرينا تحليل اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية للاستيرادات وميزان المدفوعات في العراق نأتي الان لنجري تحليل قياسي لمعرفة الاثر الذي تتركه الاستيرادات على ميزان المدفوعات العراقي .

تم تحليل بيانات الاستيرادات وميزان المدفوعات في العراق ولمدة (23) عام واختبار اثر الاستيرادات كمتغير مستقل على ميزان المدفوعات بوصفه متغير تابع وباستخدام البرنامج الاحصائيEviews .

وظهر من النتائج ان الاستيرادات في العراق لها تأثير ضعيف على مؤشر ميزان المدفوعات في العراق من خلال ارتباطهما بعلاقة موجبة وفقا لمعادلة الانحدار التالية:

$$BOP = 3811.69 + 1.579\ M$$
$$t= (3.019)\ (0.89\ )$$

وقد كانت للنموذج قوة تفسيرية ضعيفة بلغت ما يقرب من (3%) كما تظهره قيمة معامل التحديد R^2 في جدول تحليل الانحدار، اي ان التغيرات في الاستيرادات لم تفسر الا ما نسبته (3%) من التغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات في العراق و (97%) من تغيرات ميزان المدفوعات ترجع الى اسباب اخرى غير داخلة في النموذج ومما عز ذلك عدم معنوية معلمة الانحدار الموضحة في الجدول من خلال اختبار (t) وكذلك عدم المعنوية الكلية للنموذج من خلال اختبار (f)، ويمكن توضيح تلك النتائج من خلال الجدول رقم (5) .

جدول (5) جدول تحليل الانحدار للاستيرادات على ميزان المدفوعات في العراق

اسلوب التحليل / مؤشرات التحليل	نتائج تحليل الانحدار Eviews
Equation	BOP = 3811.69 + 1.579 M t= (3.010909) (0.896612)
Constant	3811.699
M	1.579850
R^2	0.03687
F	0.803913

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews

ويمكن القول ان هذه النتيجة لأثر الاستيرادات على ميزان المدفوعات في العراق التي اظهرها تحليل النموذج تعود الى ان العراق هو بلد ريعي قطاعه الرئيسي هو قطاع النفط الخام والذي تعتبر ايراداته هي المغذي الرئيسي للاقتصاد ولاسيما الاستيرادات، ونتيجة لارتفاع صادرات واسعار هذا القطاع ومن ثم زيادة وارداته ادى ذلك الى تغطية هذه الواردات المتأتية من هذا القطاع لحجم الاستيرادات في العراق، اي ان الصادرات هنا اصبحت تتغلب على جانب الاستيرادات مما وولد فائضا شبه مستمر في ميزان المدفوعات العراقي خلال المدة المدروسة كما وضحنا ذلك في الجانب النظري من البحث، ولهذا ظهرت العلاقة بين المتغيرين موضوع البحث ضعيفة ولا يعتد بها .

الاستنتاجات ***Conclusions***

1. بالنسبة لفرضية البحث لم تتحقق ولهذا لابد من رفض الفرضية البديلة والقبول بفرضية العدم اي لا توجد علاقة قوية بين الاستيرادات وميزان المدفوعات في العراق، فضلا عن ذلك فأن العلاقة التي اظهرتها نتائج التحليل هي علاقة موجبة وليس سالبة وهذا عكس فرضية البحث.
2. يعد ميزان المدفوعات من بين اهم المؤشرات الاقتصادية التي تبين مركز البلد الاقتصادي فهو الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.
3. ان ميزان المدفوعات في العراق شهد حالة من الفائض شبه الدائمة طيلة مدة الدراسة من عام 1991 الى عام 2013 وهذا يعود بالدرجة الاساس الى الارتفاع في صادرات القطاع النفطي وزيادة اسعاره.

4. ان اعلى معدل نمو سنوي لميزان المدفوعات في العراق خلال المدة المدروسة كان في عام 2005 اذ بلغ (579.3%)، اما ادنى معدل نمو سنوي فكان في عام 2012 اذ بلغ(123.1- %).
5. ان بمعدلات النمو السنوية لقطاع الاستيرادات في العراق تراوحت بين (114.49 %) في عام 2004 و (-25.17 %) عام 2002 .
6. ان سلسلة بيانات ميزان المدفوعات العراقي للمدة (1991-2013) مستقرة عند مستواها ومتكاملة من الدرجة (0) ~ I اي انها خالية من جذر الوحدة، وكذلك الحال بالنسبة لسلسلة الاستيرادات.
7. ان قطاع الاستيرادات في العراق ذو تأثير ضعيف على مؤشر ميزان المدفوعات بحسب ما أوضحه معامل التحديد في نموذج الانحدار اذ بلغ (3%) .
8. اثبت تحليل انحدار الاستيرادات على ميزان المدفوعات في العراق عدم المعنوية لمعلمة الانحدار وكذلك عدم المعنوية الكلية للنموذج.

التوصيات *Recommendations*

1. ضرورة توجيه جهود بحثية اخرى لدراسة موضوع البحث لما له من اهمية كبيرة في معالجة واحدة من اهم المشكلات الاقتصادية.
2. لابد من وضع استيراتيجية تنموية صحيحة من قبل صانعي القرار الاقتصادي تتمحور في تنويع الاقتصاد العراقي والابتعاد عن الاعتماد على ريعية الاقتصاد المتمثلة بقطاع النفط ، والبحث عن وجوه اخرى لزيادة الدخل القومي .
3. يوصي الباحث المسؤولون عن السياسات المالية والنقدية في العراق باللجوء والاعتماد على اصحاب الاختصاص من اجل رسم الخطط التنموية الصحيحة للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي.
4. ضرورة الاهتمام بالقطاعات الانتاجية الرئيسية ولاسيما الصناعية والزراعية من اجل زيادة المنتوج الوطني وتقليل الاعتماد على الاستيرادات لما لها من اثر سلبي على الاقتصاد.

المصادر *Sources*

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، **تقرير البنك المركزي العراقي**، سنوات مختلفة
2. جعفر باقر علوش، "الاقتصاد القياسي التطبيقي"- دراسة تطبيقية على اقتصاديات الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ،ط1 ، المكتبة الجامعية ، ليبيا ،2004 .
3. حميد عبيد عبد ، مأمون احمد جبر، **العلاقة السببية بين الأسعار والمساحات المزروعة وإنتاج الرز في العراق للفترة 1970-2008**، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل، العدد 1، 2012.
4. زينب حسين عوض **"العلاقات الاقتصادية الدولية** "،دار القدح للطباعة والنشر ،الاسكندرية ،2003.
5. سليم حمود ، **دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر** ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، العدد2 ديسمبر، 2012
6. شيخي محمد ،" طرق الاقتصاد القياسي" ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2012
7. صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، (1990-2000)
8. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نشرات سنوية مختلفة.
9. طالب محمد عوض ، " **مدخل الى الاقتصاد الكلي** " ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، 2004
10. عباس النصراوي ، " **الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل (1950-2010)"** ، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، ط1، بيروت ، دار الكنوز الأدبية للنشر ، 1995.
11. عبد الجبار عبود الحلفي، "**الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي**"، بغداد، بيت الحكمة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 19، 2007 .
12. عبد الحسين محمد العنبكي، "**الإصلاح الاقتصادى في العراق ـتنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق"** ، بغداد ، دار الصنوبر للطباعة، 2008.
13. عبد المنعم السيد علي، "**اقتصاديات النقود والمصارف**"، الجزء الثاني، مطابع جامعة الموصل، 1984.

14. عثمان نقار و منذر العواد، **منهجية Box-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ دراسة تطبيقية على اعداد تلاميذ الصف الاول من التعليم الاساسي في سورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد3، 2011
15. عرفات تقي الحسني ،**"التمويل الدولي"** ،الطبعة الثانية ،دار مجدلاوي للنشر ،عمان ،2002 .
16. علي حاتم القريشي **" العلاقات الاقتصادية الدولية "**،الطبعة الاولى ، دار الضياء للطباعة ،النجف الاشرف ، 2014 .
17. كامل بكري، **"الاقتصاد الدولي"**، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1988.
18. كريم مهدي الحسناوي ،" **مبادى علم الاقتصاد** "، جامعة بغداد ، بغداد ، 1990
19. كمال البصري، باسم عبد الهادي حسن، **"سياسة الإصلاح في العراق (2003-2008)"**، بغداد ، سلسلة كتب يصدرها المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، 2009.
20. محمود يونس،**اقتصاديات دولية"**، الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية، 2000
21. مظهر محمد صالح ، **"مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق"**، ط1، بغداد، بيت الحكمة للنشر، 2010
22. هجير عدنان زكي ، **" الاقتصاد الدولي "** ، دار الفكر ، دمشق ، 2008 .
23. يحيى حمود حسن،" **دراسات في الاقتصاد العراقي"**، ط1، البصرة ، مطبعة الساقي، مركز العراق للدراسات ، 2012،
24. *Fridrich ," **International Economics Concepts And Lssues**" 2008.*
25. *Ingram,C.James,"**International Economics Problems**",John Wiley And Sons.Inc,N.Y,1978*
26. *-N.R. Draper,& Smith "**Applicd Regression Analysis**", 2nd E.d., University of Wisconsin, New York,M0 hichester, Brisbane, Toronto, Singapor e*
27. Saetlozar T. Rachev and Others, ***Financial Econometrics***, Second Edition, John Wiley& son, new jersey , 2007,p321
28. *Williamj. Baumol and Alan S. Blinder, "Economics- principles and policy" , 7th Edition, the dryden press, U.S.A 1998.*

الملاحق

ملحق (1) قياس استقرارية الاستيرادات بوجود حد ثابت

Null Hypothesis: SER01 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic		
0.0057	-4.025798	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.769597	1% level	Test critical values:
	-3.004861	5% level	
	-2.642242	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SER01)
Method: Least Squares
Date: 01/29/15 Time: 00:05
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0007	-4.025798	0.221870	-0.893205	SER01(-1)
0.1243	1.604615	161.5197	259.1769	C

ملحق (2) قياس استقرارية الاستيرادات بوجود حد ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: SER01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic		
0.0045	**-4.820934**	**Augmented Dickey-Fuller test statistic**	
	-4.440739	**1% level**	**Test critical values:**
	-3.632896	**5% level**	
	-3.254671	**10% level**	

***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SER01)
Method: Least Squares
Date: 01/29/15 Time: 00:09
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	**-4.820934**	**0.228901**	**-1.103515**	**SER01(-1)**
0.3716	**-0.915204**	**294.8191**	**-269.8196**	**C**

ملحق (3) قياس استقرارية ميزان المدفوعات بوجود حد ثابت

Null Hypothesis: SER02 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic		
0.0486	-3.018712	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.769597	1% level	Test critical values:
	-3.004861	5% level	
	-2.642242	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SER02)
Method: Least Squares
Date: 01/29/15 Time: 00:07
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0068	-3.018712	0.210038	-0.634046	SER02(-1)

ملحق (4) قياس استقرارية ميزان المدفوعات بوجود حد ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: SER02 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

Prob.*	t-Statistic		
0.0113	-4.380097	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.440739	1% level	Test critical values:
	-3.632896	5% level	
	-3.254671	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SER02)
Method: Least Squares
Date: 01/29/15 Time: 00:10
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0003	-4.380097	0.227822	-0.997884	SER02(-1)
0.4251	-0.815049	2130.683	-1736.610	C
0.0145	2.691038	197.4897	531.4521	@TREND(1991)

337.3500	Mean dependent var	0.502595	R-squared
6379.288	S.D. dependent var	0.450236	Adjusted R-squared
19.88736	Akaike info criterion	4729.991	S.E. of regression
20.03614	Schwarz criterion	4.25E+08	Sum squared resid
19.92241	Hannan-Quinn criter.	-215.7609	Log likelihood
2.013995	Durbin-Watson stat	9.599106	F-statistic
		0.001314	Prob(F-statistic)

ملحق (5) قياس تحليل الانحدار للاستيرادات على ميزان المدفوعات في العراق

Dependent Variable: SER02
Method: Least Squares
Date: 01/28/15 Time: 23:56
Sample: 1991 2013
Included observations: 23

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0067	3.010909	1265.963	3811.699	C
0.3801	0.896612	1.762022	1.579850	SER01

4246.639	Mean dependent var	0.036870	R-squared
5582.893	S.D. dependent var	-0.008993	Adjusted R-squared
20.18470	Akaike info criterion	5607.941	S.E. of regression
20.28343	Schwarz criterion	6.60E+08	Sum squared resid
20.20953	Hannan-Quinn criter.	-230.1240	Log likelihood
1.319582	Durbin-Watson stat	0.803913	F-statistic
		0.380090	Prob(F-statistic)